شؤون اقتصادية

مؤسسة التنمية الاقتصادية تحذر الحكومة من مخاطر رفع الأسعار

اعداد واشراف / أمل حزام

صنعاء /14 اكتوبر/ متابعات

ناشدت مؤسسة التنمية الاقتصادية والاجتماعية (EDF) رئيس الجمهورية ورئيس حكومة الوفاق الوطني ووزارة النفط والمعادن بإعادة النظر في قرار رفع سعر مادة الديزل بنسبة 100 ٪ لما سيترتب عليه من تأثير ومضاعفات على اسعار الغذاء والسلع الاستهلاكية الضرورية.

وناشدت المؤسسة الحكومة بشكل خاص إلى التراجع عن هذا القرار بسبب أضراره الحقيقية والمباشرة على المزارعين وأن تضع نصب عينيها المعاناة القاسية التي يمر بها المواطن اليمني.

وقال عيسى الراجحي رئيس المؤسسة (في بلاغ صحفي) إن ارتفاع سعر مادة الديزل سيؤدي إلى تحمل المزارعين أعباء فوق طاقتهم وبالتالي تحمل المواطن تبعات ارتفاع اسعار المحاصيل الزراعية التي تنتج في اليمن. حيث سترتفع الاسعار تبعاً لارتفاع المشتقات النفطية.. مضيفاً يجب على الحكومة أن تتصرف من منطلق أنها حكومة إنقاذ يتطلع الناس إلى أن تسهم في تخفيف معاناتهم وذلك بتخفيض سعر الديزل إلى ما كان عليه قبل عام 2011.

ودعا الحكومة إلى أن تعتمد آليات مدروسة لتسويق قراراتها لدى الفئة المستهدفة من خلال اختيار التوقيت المناسب حتى تنجح تلك القرارات وتتقلص حدود الرفض والممانعة إلى أدنى حد.

وأضاف: القرار فيه اجحاف كبير بحق المزارع اليمني حيث يعمل بقطاع الزراعة 53 ٪ من إجمالي القوى العاملة باليمن تقريباً وهو أحد أهم القطاعات الإنتاجية إذ تتراوح مساهمته في الناتج المحلي الإجمالي ما بين 10 و15 ٪

كما أنه يستهلك ما يقارب من 30 ٪ من الاستهلاك العام لمادة الديزل وبارتفاعها سيكون التأثير كبيراً. اضافة الى ان اجمالي الخسائر التي تكبدها القطاع الزراعي جراء أزمة الوقود خلال العام الماضي يقدر بـ2.5 مليار ريال يمني مايعادل 10.54 مليون دولار تقريباً.

وبين أن آلاف المزارع المثمرة في محافظتي حجة والحديدة تعرضت للتلف التام نتيجة انعدام الديزل وارتفاع أسعاره ولم تقدم الحكومة اي مساعدة لحل الازمة ما ادى الى اضرار اقتصادية بالغة كزيادة العجز في الميزان التجاري وحرمان الخزينة العامة من العملات الصعبة، وارتفاع نسبة البطالة بين العاملين في القطاع الزراعي وتسريح آلاف العمال لعدم القدرة على دفع اجورهم وهذا القرار سيزيد من حدة المشكلة.

وأكد الراجحي ضرورة اشراك الاقتصاديين والباحثين ومراكز البحوث ومنظمات المجتمع المدني في مناقشة القضايا الاقتصادية في اتخاذ القرار. بالإضافة الى اتباع الاسلوب التدريجي في عملية الاصلاحات الاقتصادية ومنها عملية تحرير اسعار المشتقات النفطية وتجنب اسلوب الصدمة نظراً لانعكاساته الاقتصادية والاجتماعية.

نائب المدير العام التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة لـ 14 أكتوبر :

الصندوق يعتمد على موارده الذاتية في تغطية كافة نفقاته التشغيلية والرأسمالية

تأسس صندوق النظافة وتحسين المدينة في شهر سبتمبر عام 1999م وفقاً لقانون النظافة رقم (20) وبدأ مهامه الفعلية في يونيو عام 2000م في محافظة عدن بعد انتقاله من مكتب الأشغال إلى مكتب المحافظة، حيث قام الصندوق بصورة خاصة بالتركيز على عمال صندوق النظافة في تحسين مستواه ورفع الإيرادات خاصة أن الصندوق يعتمد في مجابهة كافة النفقات التشغيلية والرأسمالية على موارده الخاصة التي حددها قانون النظافة واقرها مجلس الوزراء في القرار رقم (167) لسنة 1999م بشأن تحديد أوعية رسوم النظافة وبالتالي زيادة رفع موارد الصندوق وتحسينه في محافظة عدن.

الصندوق استطاع تغطية عجز 2011 اعتماداً على السيولة المتراكمة خلال الأعوام السابقة

لقاء / أمل حزام المذحجي

الاضطرابات السياسية

وأوضح الأخ/ نبيل غانم نائب المدير التنفيذي لصندوق النظافة و تحسين المدينة أن إصرار قيادة إدارة الصندوق لعبت دوراً ايجابياً في رفع إيرادات الصندوق وتحسينه، حيث وصلت الزيادة إلى أكثر من ثلاثة أضعاف عما كان عليه في السابق، مؤكداً أن أوعية الرسوم لم تحرك ساكناً منذ التأسيس، ما يدل على الجهود الجبارة المبذولة من قبل إدارة الصندوق في زيادة ورفع إيرادات الصندوق الذي دعم عملية نشاط الصندوق في أداء مهامه على أكمل وجه في مجال النظافة وتحسين المدينة، ما أثمر حصول الصندوق في عام 2009 م على جائزة أفضل مدينة نظيفة على مستوى محافظات الجمهورية.

وأضاف أن أزمة الصندوق بدأت في بداية عام 2011م بسبب الاضطرابات السياسية الحاصلة خصوصاً في مجال تحسين الإيرادات حيث توقفت الكثير من المكونات الأساسية لموارد الصندوق وبالتالي اثر ذلك على مستوى تحصيل الإيرادات وتدني مستواها على ما كانت عليه في الأعوام السابقة، وبما أن الصندوق يعتمد على موارده الذاتية في تغطية كافة نفقاته التشغيلية والرأسمالية إلى جانب دعم وزارة المالية والمجالس المحلية في المديريات، الذي لعب دوره الايجابي في تعزيز نشاط الصندوق وتغطية العجز القسري لأنه كان خارج إرادة الصندوق، استطاع الصندوق الخروج من الازمة بالاعتماد على السيولة المتراكمة لديه من الأعوام السابقة في تغطية العجز ما بين الإيرادات والصرفيات، ما عزز نشاط الصندوق واستمرارية عمله.

نبيل غانم

تسهيلات تقدم لعامل النظافة

وأشار نائب المدير التنفيذي لصندوق النظافة وتحسين المدينة إلى أن عدد القوى العاملة بلغ (2779) عاملاً وعاملة،ومواقع التشجير بلغت (44) موقعاً، مخلفات البناء المرفوعة بلغت (303,306) متر مكعب، كميات القمامة الموحدة للمقلب (111539) طناً، الاتربة (4473) طناً، وعدد المشاريع (19) مشروعاً لعام 2010.

وأضاف أن صندوق النظافة يولي اهتماماً كبيراً لعمال النظافة، حيث أصبح العمال يمتلكون العديد من الامتيازات والتسهيلات على مستوى الصناديق بمحافظات الجمهورية من خلال رواتب العمال حيث وصل راتب الفرد الواحد إلى (35) ألف ريال بينما يصل راتب بقية عمال النظافة في المحافظات الأخرى وعلى رأسهم أمانة العاصمة (25) ألف ريال.

وأكد نبيل غانم أن عمال النظافة اليوم حصلوا على تامين اجتماعي لدى المؤسسة العامة للتأمينات اعتباراً من شهر مارس لعام 2008م، وإدخالهم ضمن الجمعيات السكنية أسوة ببقية موظفي القطاع العام والمختلط لمنحهم جمعية خاصة لهم، معالجتهم في مستشفيات 22 مايو، باصهيب، النصر حسب توجيهات وزير الدفاع في تقديم الدعم والمساعدة لعمال النظافة، ومؤخراً تم منح عمال النظافة علاوة خطورة وقدرها (4) آلاف ريال مؤكداً أن عمال النظافة يستحقون الاهتمام والمساعدة من اجل تحسين مستواهم المعيشي والاجتماعي مؤكداً وقوف قيادة الصندوق مع عامل النظافة الذي يلعب دوراً جباراً في الحفاظ على نظافة مدينة عدن للحصول على بيئة نظيفة خالية من الجراثيم والأمراض.

سبب تأجيل مؤتمر أصدقاء اليمن

صنعاء/ متابعات:

اعتبر خبراء اقتصاديون تأجيل عقد المؤتمر الوزاري لمجموعة أصدقاء اليمن عن موعده المقرر في الرياض في الـ23 من أبريل الجاري إلى الـ23 من مايو القادم فشلاً جديداً لحكومة الوفاق الوطني التي تترأسها أحزاب اللقاء المشترك، مشيرين الى أن تأجيل مؤتمر أصدقاء اليمن جاء نتيجة إخفاق الحكومة في إقناع الدول والمنظمات الدولية والإقليمية المانحة بجديتها في حشد الموارد اللازمة لإنعاش الاقتصاد وتوفير الخدمات الأساسية واستقطاب الاستثمارات وعدم قيام الحكومة إلى الآن بإعداد الوثائق اللازمة للعرض على المؤتمر وأهمها خطة الإنعاش الاقتصادي لمدة عامين وقائمة مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية ذات الأولوية ودراسات الجدوى لهذه المشاريع، وعدم تنفيذ الإصلاحات الاقتصادية والإدارية التي تعهدت بها الحكومة أمام مجلس النواب لدى تقديمها لبرنامجها العام بإنجازها، موضحين اخفاق الحكومة في تقييم الاحتياجات الإنسانية العاجلة سواء المتعلقة بالنازحين داخلياً جراء الأحداث الأمنية في محافظات (صعدة وأبين وحجة) أو اللاجئين من دول القرن الأفريقي إلى اليمن.

وانتقد خبراء اقتصاد في تصريحات اوردتها اسبوعية (الميثاق) في عددها - الصادر يوم الاثنين عدم قيام الحكومة بتحديد حجم الاحتياجات التمويلية اللازمة لمواجهة تداعيات الأزمة السياسية التي عصفت بالبلد منذ مطلع العام الماضي، موضحين أن ما أعلن عنه من أرقام تقدر بما بين 5- 15 مليار دولار هي أرقام تقديرية ليست دقيقة فيما المطلوب مؤشرات واقعية ومنطقية لما لحق بالاقتصاد والتنمية والاستثمار من أضرار وأرقام حقيقية باحتياجات اليمن من المساعدات والمنح والقروض الخارجية .

وتوقع خبراء الاقتصاد أنه لا يسفر اجتماع أصدقاء اليمن عن تعهدات تمويلية جديدة من المانحين، ولكن سيتم تفعيل ما تم التعهد به سابقاً في مؤتمر المانحين بلندن المنعقد في نوفمبر 2006م الذي أنجزته حكومات المؤتمر الشعبي العام السابقة وحصلت فيه على تعهدات تمويلية تقدر بـ5.7 مليار دولار.

وقال الخبراء إن تسريع وتيرة تنفيذ المشاريع الممولة خارجياً يتطلب جهوداً كبيرة وإصلاحات وتغييرات جذرية في الجهاز الإداري للدولة وهو ما لم يتم القيام به ما يعني استمرار المشكلة نفسها التي لطالما انتقدت أحزاب اللقاء المشترك الحكومة بسببها .

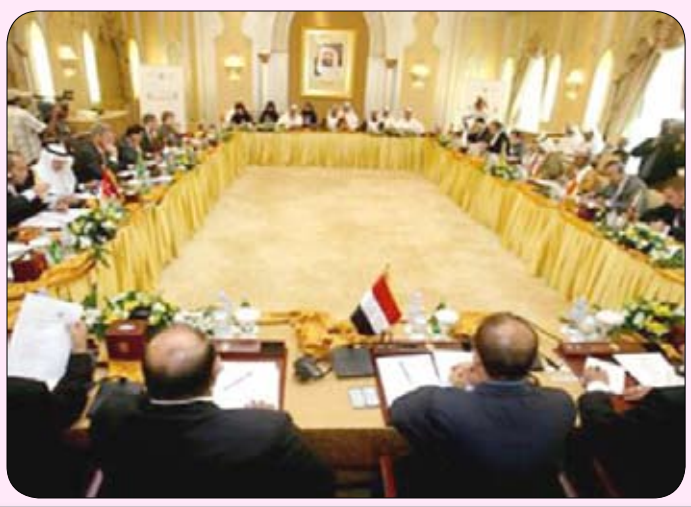

وكان الناطق باسم وزارة الخارجية البريطانية قد أعلن في ختام اجتماع تحضيري بلندن في الـ23 من مارس الماضي عن عقد الاجتماع الوزاري لأصدقاء اليمن في الرياض في 23 مايو.

وقال البيان «يواجه اليمن أوقات عصيبة مليئة بتحديات أمنية وسياسية واقتصادية وإنسانية كبيرة. وبينما ينتقل اليمن لمرحلة الانتهاء من الاستعدادات للمرحلة الثانية من عملية الانتقال، وخصوصاً الحوار الوطني، فإننا نرحب بالعزم الجاد الذي أعرب عنه. إننا ملتزمون إلى جانب شركائنا والاعضاء الآخرين ببذل كل ما باستطاعتنا لايجاد سبل ملموسة لدعم خطط اليمن للاصلاح وإننا ملتزمون بمساعدة اليمن على الاستجابة لمقترحاته المفصلة والمحددة بشأن الإصلاح وفق مبادرة مجلس التعاون الخليجي وأجندة الإصلاح الوطني».

واضاف البيان :أن «التدهور الأخير في التعاون السياسي في اليمن مثير للقلق، ونحن نهيب بكافة الجماعات التعاون بشكل بناء في عملية الانتقال والحكومة البريطانية تصادق على البيان الصادر عن مجموعة الدول العشر في صنعاء يوم 22 مارس مستذكراً مسئوليات كافة الأطراف كما ورد في مبادرة مجلس التعاون الخليجي.

نافذة

ثورة الاتصالات الحديثة في الهيئة العامة للبريد

أمل حزام المذحجي

ثورة اتصالات خدماتية دخلت عالم تقنية المعلومات في الهيئة العامة للبريد والتوفير البريدي وحققت تطوراً كبيراً منذ إنشاء الهيئة العامة للبريد عام 1990م للاستفادة من التطورات الهائلة في مجال الاتصالات، وتطوير منتوجاتها تكنولوجيا وكان هناك دور أساسي لعملية التواصل المستمرة مع الإدارات البريدية في البلدان الشقيقة والصديقة، للاستفادة من تجاربهما الناجحة وتبادل المعلومات، وتقييم العمل ودراسته حتى أثمرت النتائج في أوائل عام 1994م إنشاء إدارة عامة ضمن مكونات الهيئة تهتم بالنظم وتقنية المعلومات وبحسب الدارسات تشكلت هذه الشبكة ومرت بمراحل تطوير متلاحقة بهدف رفع طاقتها الاستيعابية وزيادة سرعة انتقال البيانات واستيعاب الأنظمة والبرامج الحديثة بشكل مستمر من اجل استمرارية تحديث الشبكة وتطويرها وتعزيز الحماية الأمنية للبيانات المنتقلة عبرها بحيث اصبح البريد اليمني اليوم يمتلك اكبر شبكة للحاسبات الإلكترونية في اليمن من خلال أكثر من (800) نقطة ربط في أكثر من (250) مكتب بريد منتشرة على مساحة جغرافية تبلغ (520,000) كيلومتر مربع، وتشمل عدداً من الخدمات التي يقدمها البريد والتي تدخل ضمن إطار الفجوة الرقمية التي تتبع اثر البعائث والطرود المرسلة من والى الخارج.

وخدمة تحويل الأموال تعمل على تصميم برنامج للحوالات المالية تم ربطه بالشبكة الإلكترونية للبريد بحيث أصبح بإمكان المواطن تحويل أي مبلغ مالي إلى أي مكان ضمن الجمهورية اليمنية عن طريق المكاتب البريدية بطريقة آلية وسريعة ليكون تحت التسليم في غضون دقيقة واحدة، وبهذه الطريقة الآلية السريعة في تحويل الأموال انتشرت المكاتب البريدية في جميع التكوينات الإدارية لليمن بالإضافة إلى التعرفة المخفضة والمناسبة كل ذلك مكن البريد من منافسة الشركات والمؤسسات الوطنية المتخصصة في تحويل الأموال.

أما بالنسبة لتحصيل فواتير الخدمات فقد لعبت دوراً فعالاً في ربط عدد من الاتفاقيات والعقود مع المؤسسات والجهات الخدمية الحكومية والخاصة للتحصيلات قيمة فواتير الخدمات التي تقدمها تلك الجهات للمواطنين بالنيابة عنها عبر مكاتب البريد، بإقامة إعداد وتصميم برنامج للتحاصيل المالية مرتبطاً بشبكة الحاسبات الإلكترونية للهيئة ومن ثم تم الربط بين الأنظمة الخاصة بإصدار الفواتير في تلك الجهات وبين برنامج للتحصيلات التابع للبريد لتنساب البيانات آلياً بينهما، حيث أصبحت عملية تسديد المواطن لفواتير الخدمات التي يستهلكها في مكتب البريد سهلة ومتوفرة في عدة مناطق.

أما عن خدمة التوفير البريدي قامت الهيئة بإنشاء وتصميم برنامج للتوفير البريدي تم ربطه بشبكة الحاسبات الإلكترونية للهيئة وأصبحت عمليتا الإيداع والسحب تتم بطريقة آلية، كما يتم إثبات تلك العمليات في دفاتر التوفير آلياً عن طريق طابعات خاصة بخدمة التوفير البريدي، وأصبح بإمكان أي مواطن لديه حساب توفير بريدي أن يقوم بإيداع أو سحب أي مبلغ مالي من حسابه في أي مكتب بريد على مستوى الجمهورية اليمنية وهناك أيضاً خدمة الحسابات الجارية التي لعبت دوراً كبيراً حينما تم إدخال تلك الخدمة عام 2003م من خلال تصميم وإعداد برنامج آلي للخدمة وربطه بشبكة الحاسبات الإلكترونية للهيئة.

وحسب المعلومات من الجهات ذات العلاقة أصبحت خدمة دفع مرتبات موظفي الدولة عبر البريد تشكل عاملاً فعالاً من قبل الجهاز الحكومي للدولة لخدمة الموظفين، حيث تم إدخال هذه الخدمة عام 2006م من خلال إنشاء برنامج خاص بالخدمة وربطه بشبكة الحاسبات الإلكترونية التابعة للبريد، بعد صدور قرار مجلس الوزراء بإعطاء البريد الحق الحصري في دفع مرتبات موظفي الجهاز الحكومي للدولة، حيث يتم أخذ بيانات موظفي الجهات والتعديلات اللاحقة عليها إلكترونياً عبر أقراص مضغوطة أو بإرسالها إلى البريد الإلكتروني للهيئة، وأصبح الموظف العام يتسلم راتبه من مكتب البريد في أي وقت صباحاً أو مساء بما في ذلك يوما الخميس والجمعة وأيام الإجازات الرسمية، كما تم إنشاء برنامج للتقسيط لموظفي الدولة وربطه ببرنامج المرتبات ليتمكن الموظف من شراء احتياجاته من البضائع بالتقسيط من راتبه الشهري وحررت الهيئة عقودا مع عدد من الشركات التجارية لهذا الغرض، إضافة إلى خدمة دفع المعاشات والإعانات التي اوليت اهتماما خاصا حيث تم ربطها بشبكة الحاسبات الإلكترونية التابعة للهيئة، ومن خلال ذلك البرنامج يتم إصدار قسائم المعاشات الشهرية للمتقاعدين وقسائم الإعانات الفصلية للفقراء وذوي الدخل المحدود وأصبح بإمكان المواطن تسلم المعاش أو الإعانة من أي مكتب بريد، علماً انه حالياً يتم دفع معاشات متقاعدي الهيئة العامة للتأمينات والمعاشات ومتقاعدي وزارة الداخلية ومتقاعدي القوات المسلحة من مكاتب البريد.